تأثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

أ. كريم قوبه

الملخص:
يهدف هذا البحث إلى اظهار أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال دراسة نظرية تعود على النهج الوصفي، وتحقيق ذلك قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة محاور تمثل أولاً في إظهار المدخل الحديث للمراجعة الداخلية، ثم قمنا بتوضيح الإطار المفاهيمي لحوكمة الشركات ثم في الأخير توضيح أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم هذه الأخيرة، معتمدين في ذلك على مجموعة من البيانات الأولية من كتب ومقالات ودراسات وcheidات دولية لها صلة بالموضوع.

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية، حوكمة الشركات، معايير المراجعة الداخلية، مبادئ حوكمة الشركات، لجنة المراجعة.

The effect of the development of internal audit profession on improvement of corporate governance

Abstract:
This research aimed to clarify the effect of the development of internal audit profession on improvement of corporate governance. The research has been presented as theoretical study which has been divided to three axes. The first aimed to introduce some aspects of new internal audit, the second has been allocated to introduce some concepts of corporate governance and the third aimed to explain the impact of developing the function of internal audit in supporting the corporate governance. The study has based on many books, articles, studies and some information of certain international organizations related to the topic of this research.

Keywords: internal audit, internal auditing standards, corporate governance principles, the audit committee.
تمهيد:
بينت العديد من الدرايات ضرورة الاهتمام بالمراجعة الداخلية لترسيخ اركان حوكمة الشركات، خصوصا بعد الأزمات والانهيارات المالية التي مست مجموعة من الشركات الأمريكية والاسبية مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، إذ توصى بعض الخلايا والخبراء الذين من خلال البحث عن أسباب تلك الأزمات أشاروا إلى أنفسها إلى فساد إدارة الشركات وفشل المراجعين المحترمين في الكشف عن التجاوزات واتخاذ الإجراءات المهنية، وعُلمت دور المراجعين الداخليين في القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالي المنسب إلى الإدارات العليا لتلك الشركات.

وستانة لهذه المتطلبات والتطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية الحديثة قام معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية (IIA) بتطوير معايير وميثاق اختلافيات مهنة المراجعة الداخلية لتشمل مجالات مختلفة في الشركة، إذ ورد في المعایير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) في أكتوبر 2008 والتي تم إصدارها في أكتوبر 2012 وهي سارية المفعول إبتداء من جانفي 2013 وبالضبط في الدير رقم 2100 الذي جاء بعنوان "طبيعة العمل" الآتي: "يجب أن يظهر نشاط المراجعة الداخلية الذي يحقق ويساهم في تحسين عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة الخطر باستخدام منهج نظامي ومنظم".

من خلال المعيار السابق، الذكر نلاحظ التطور المثير في أنشطة المراجعة الداخلية التي انتقلت من مجرد فحص النشاط المالي إلى فحص النشاط التشغيلي، وسنحاول من خلال هذا المقال إبراز تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات من خلال طرح إشكالية البحث الرئيسية الآتي: هل تتطور مهنة المراجعة الداخلية دور في دعم حوكمة الشركات؟

كمايلى، "لإجابه علي الإشكالية المطروحة واللام مما يختلف جواب موضوع البحث قينا بمقاسه إلى ثلاث محاور أساسية تهم خلاصة البحث: كما يلي:

المحاور الأول: الدخل الحديث للمراجعة الداخلية.

المحاور الثاني: الإطار المفاوضي لحوكمة الشركات.

المحاور الثالث: دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات.
المحور الأول: المدخل الحديث للمراجعة الداخلية

يمكن القول أن مفهوم ومنهجية المراجعة الداخلية الحديث كان بدأته سنة 1941 بتأسيس معهد المراجع الداخليين (AII) في الولايات المتحدة الأمريكية، ومعه وتطوره بدأت تتضح مفاهيم ومنهجية وآليات المراجعة الداخلية (1) ، وسعى خلال المدخل الحديث للمراجعة الداخلية من خلال العناصر الآتية:

أولا: تعريف وأهداف المراجعة الداخلية

1- تعريف المراجعة الداخلية:

عرفها المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية (IFACI) على أنها ذابحة مستقل وموسع يهدف إلى تقديم ضمانات للشركة عن درجة تحكمها في العمليات التي تقوم بها، بالإضافة إلى التحقق والعمل على تحفيز ومساعدتها في خلق القيمة المضافة (2).

وورد في المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) الصادرة عن معهد المراجع الداخليين (AII) بالولايات المتحدة الأمريكية أنها ناشطة مستقلة وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية، يهدف إلى إضافة قيمة للشركة وتحسين عمليات هذه الأخيرة، ومساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال اتباع مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية الرقابة وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة (3).

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل الشركات تابعة تنظيمياً لعلي سلطة في الهيكل التنظيمي للشركة، يقوم بها أخصائي مؤهلون يتمثل نشاطاتهم الأساسية في تقديم تقارير للإدارة العليا على مدى سيرورة العمليات، وتعمل على تحسين السياسات لتحقيق الأهداف مع اقتراح مجموعة من التحسينات والاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في فعالية وكفاءة الشركة.

2- أهداف المراجعة الداخلية:

ظهرت المراجعة الداخلية في منتصف القرن التاسع عشر وبالتالي تعد حديثة بالمقارنة مع المراجعة الخارجية، وقد اقتصرت في بداية ظهورها على المراجعة الحاسبية للتآكد من صحة تسجيل العمليات المالية وتسجيل الأخطاء، إن وجدت شأائها شأن المراجعة الخارجية، ولكن مع تطور الشركات تطورت معها مهام المراجعة الداخلية وتوفرت نطاق عملها، أصبحت تستخدم كاداة لفحص والتقييم
ان أهداف المراجعة الداخلية قد تطورت مع احتياجات بيئة الأعمال الحالية وأصبحت كأداة لتبادل المعلومات والاتصال بين مختلف المستويات الإدارية والإدارة العليا (4).

وثانياً: المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPIA) عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)

تتم أنشطة المراجعة الداخلية في بيئة ثقافية وقانونية واقتصادية متناسبة ويتم تنفيذها داخل شركات تختلف في الأهداف والأجسام والهيكل التنظيمي وتتنوع من قبل أشخاص مختلفين، وكل تلك التفوقات والاختلافات قد تؤثر على ممارسة أنشطة المراجعة الداخلية، لذا فمن الضروري وضع معايير للمراجعة الداخلية لتسهيل وضبط عملها، ووضع مبادئ هيئة التي يجب أن تكون في ممارسة هذه المهنة، ومن المقدرين فكرة وضع المعايير معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت تحت تسمية المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، يمكن توضيح معايير المراجعة الداخلية (ISPPIA) لأخر إصدار من طرف معهد المراجعين الداخليين في جدول على النحو التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المعيار العام</th>
<th>معيار الاداء</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الرمز</td>
<td>المصدر</td>
</tr>
<tr>
<td>2000</td>
<td>إدارة نشاط المراجعة الداخلية</td>
</tr>
<tr>
<td>2100</td>
<td>طبيعة العمل</td>
</tr>
<tr>
<td>2200</td>
<td>التخطيط المهمة</td>
</tr>
</tbody>
</table>
ثالث: مدونة الأخلاق المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA)

تاكد النوعية وبرامج التحسين

<table>
<thead>
<tr>
<th>المهمة</th>
<th>2300</th>
<th>2400</th>
<th>2500</th>
<th>2600</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>إصلاح النتائج المتابعة</td>
<td>1300</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>قرار الإدارة العليا حول قبول المخاطر</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>


إن الهدف من مدونة الأخلاق المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين هو الترويج لثقافة أخلاقية في ممارسات مهنة المراجعة الداخلية سواء تتعلق الأمر بالأعمال في الشركات أو الأطراف الخارجية التي تمارس مهنة المراجعة الداخلية. أي أن هذه المهمة مبنية على أساس الثقة والمصداقية، التي اكتسبتها في التأكيد الموضوعي بشأن إدارة الخطر، والرقابة والحماية، ويشمل المفهوم مدونة الأخلاق المهنية الصادرة في جانفي 2009 عن معهد المراجعين الداخليين عشرين أساسين هما:(7) المبادئ الملائمة للمهنة وممارسات المراجعة الداخلية وقواعد الأداء التي تعطي معايير السلوك المتوقع من المراجعين الداخليين.

المؤشر الثاني: الإطار المفاهيمي لحركة الشركات

يعتبر مصطلح الحوكمة (Governance) في السنوات الأخيرة عبر استخدامه لتحقيق الجودة والتميز في الأداء، والتحاول إبراز الإطار المفاهيمي لحركة الشركات من خلال النقاط الأتية:

أولاً: تعريف حركة الشركات

عرف معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية حركة الشركات بالعمليات التي تقوم من خلال الإجراءات المستخدمة بواسطة ممثلين أصحاب المصلحة من أجل توفير إشراف على إدارة الخطر والتحقق من جودة الضوابط الإيجاز الهدف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيها (8).

في حين عرفها أخرى على أنها مجموعة الآليات والإجراءات والقوانين والنظم
القرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة، فبالنسبة بهدف تحقيق الجودة والتميز في الأداء بأية مساهمة تعميق تحسينات إدارة الشركة فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة ل كافة الأطراف.

ومع ذلك، فإن الشركة تعتزم على مجموعة من القوانين والتنظيمات والقرارات التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء الإداري للشركات من خلال اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الخطط والأهداف المحددة مسبقًا.

ثانياً: مبادئ حركة الشركات وفق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من المبادئ سنة 2006.

نذكرها على النحو التالي:

1- ضمان وجود أساس لإطار عمل حركة الشركات: حيث تعمل الحركة على ضمان شفافية وكفاءة الأسواق المالية بما تتوافق مع حكم القانون، مع تحديد وتوّيز ووضع المسؤولية بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية في الشركة.

2- حقوق المساحمين: يجب أن تضمن أساليب ممارسة حركة الشركات حماية حقوق جميع المساحمين بما يتضمنه القانون التأسيسي للشركة.

3- المعايير المتكافئة للمساهمين: تضمن الحركة تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين، بما فيهم الأقلية والمساحمين الأجانب، حيث يجب أن يحصل الجميع على الحقوق نفسها، بما يناسب أن يكون لدى الجميع القدرة على الحصول على المعلومات.

4- دور أصحاب المصالح في حركة الشركات: يجب أن يعتزم إطار حركة الشركات على احترام حقوق أصحاب المصالح التي تم إقرارها وفقاً للقانون، وأن يعمل أيضاً على تشجيع التعاون بينهم وبين الشركة، وتمكينهم من الاطلاع على المعلومات المطلوبة.

5- الإفصاح والشفافية: تضمن حركة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت المطلوب بشأن كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركة، وهذا يتضمن معلومات عن: النتائج المالية والتشكيلية للشركة، أهداف الشركة، أعضاء مجلس الإدارة، الرواتب والمزارع الممنوحة للذين يشترون، وحكاية سياسات حركة الشركات.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة: يجب أن يتيح أساليب ممارسة حركة الشركات الإشرافية الاستراتيجية لوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة للإدارة.

MĂAREF (Revue académique) Partie: Sciences Economiques  
معرفة (مجلة علمية دورية محلية) قسم: العلوم الاقتصادية
التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن يضمن مساحة مجلس الإدارة من قبل المساهمين.

ثالث: الأطراف ذوي العلاقة بتطبيق الحركة في الشركات

تتمثل الأطراف ذوي العلاقة بتطبيق الحركة في الشركات ما يلي: (11)

1- مجلس الإدارة: يعد مجلس الإدارة المحرك الأساسي لسلاسة حركة الشركات بعبير أن مجلس إدارة أي شركة يهم أساساً برمج السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين.

2- المراجعة الداخلية: تؤدي المراجعة الداخلية دوراً حيوياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل وتسهم أيضاً في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكد على كفاءة العمليات والخضوع للقواعد، والأنظمة وإضفاء الثقة على القوائم المالية.

3- المراجعة الخارجية: يؤدي المراجع الخارجي دور أساً في حوكمة الشركات، وذلك من خلال شهادته على صحة القوائم والتقارير المالية المنشأة وإضفاء الثقة والمصداقية عليها، وتعتقد استقلالية المراجع الخارجي مسألة أساسية لثقة المساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات التي تخص الشركات.

4- لجنة المراجعة: وهي لجنة مكونة من مدراء غير مكافئين بمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية، تابعة في الهيكل التنظيمي مباشرة مجلس الإدارة، دورها الأساسي هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف من الناحية المهنية والتدابير المراجعة الحسابية.

المحور الثالث: دور المراجعة الداخلية في دعم حركة الشركات

أدى تطور مهنة المراجعة الداخلية من خلال رفع كفاءة الأداء المهني بمثابة دعم رئيسي في التطبيق الكفء لإطار حركة الشركات، وأصبحت مخرجات نظام المراجعة الداخلية كمدخلات لنظام حركة الشركات، وستحاول من خلال هذا المحور إظهار دور المراجعة الداخلية في دعم حركة الشركات من خلال العناصر الآتية:

أولاً: أن تكون معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في دعم حركة الشركات تعتبر معايير المراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية المحافظ الذي غير الدور التقليدي للمراجعة الداخلية بحيث أصبحت أنشطتها ذات قيمة اقتصادية للشركة، فمن خلالها توسع نطاق عمل
المراجعة الداخلية، فبالإضافة إلى خدمات التأكيد والتقييم وفحص أدائه، أصبحت تقدم خدمات استشارية، تقييم وإدارة المخاطر ودعم نظم الحوكمة، كأن التزام المراجع الداخلي بمعايير المراجعة الداخلية ومتونة السلوك المهني الصادرة عن المعهد يستدعي تحسين أدائه في مجال التأكيد والاستشارة.

وهذا مع معهد المراجعين الداخليين (IAA) أن موضوع الحوكمة، وبما في ذلك تعميقه، يتعقيده إلّا إذا تحقق عباق عباق مع كثير من القضايا التي تفاعلها المراجعة الداخلية، حيث أشار في المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية في المعيار رقم 2110 والذي جاء بعنوان "الحوكمة" ما يلي: (12)

"دأبى على نشاط المراجعة الداخلية أن يقيّم ويقدم توصيات مناسبة لتحسين عملية الحوكمة عند إنجاز الأهداف التالية:

- التزويج لأخلاقيات وقيم مناسبة داخل الشركة;
- ضمان أداء تنظيمي فعال على مستوى الإدارة والمحاسبة (المساءلة);
- الإبلاغ بفعالية عن المخاطر ومعلومات الرقابة إلى المستويات المناسبة في الشركة;
- التنسيق بفعالية للنشاطات ونقل المعلومات بين مجلس الإدارة، المراجعين الخارجيين والداخليين والإدارة."

وما جعلنا في مضمون المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية نجد أن مهنة المراجعة الداخلية تطورت تطورًا كبيرًا، وأصبحت تحتوي بالgetDefault

الاهتمام داخل مختلف الشركات بتحقيق أنواعها، وذلك لأنها أصبحت تضطلع بالمسؤوليات واسعة تتجاوز الشركة وأتجاه أصحاب المصالح بالنسبة لهذه الأخيرة، وتعتبر تقديم المراجعة الداخلية بالإضافة خدمات التأكيد الخدمات الاستشارية يساهم ذلك بشكل كبير في اتخاذ القرارات من قبل المسئولين وال马拉ك الأمر الذي يؤدي في تحسن الحوكمة والاستخدام الكفاف للقواعد.

ثانياً: أثر تطور الميثاق الأخلاقي للمهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

لإظهار أثر تطور الميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية يحب الادارة إلى أسباب

نهيار بعض الشركات العالمية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إذ

نجد أنها لم تكن نتيجة الفضول في المعايير المحاسبية الدولية أو في معايير المراجعة

المعمول بها، إنما السبب كان في أخلاقيات ممارس مهنة المحاسبة والمراجعة، مثلًا كان

السبب الرئيسي لهنأب شركات إروز للطاقة نتيجة عدم التقيد بمطلبات القياس

MÄREF (Revue académique Partie : Sciences Economiques)
والإفصاح المعمول بها، وتواظب مراجعها (وهي شركة أثر أندرسون للمراجعة) في ذلك إذ لم يتوقف التبليغ عن التجاوزات الموجودة (13).
وبذلك قامت المنظمات والهيئات المهنية المتعلقة بالراجعات الداخلية ومن أهمها معهد المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية بالبحث وتخطيط وإنشاء وسائل جديدة لضمان أخلاقيات منحة الراجعات الداخلية، التي من شأنها أن تعمل على تشجيع وتحث المراجعين الداخليين في الشركات أو شركات الراجعات للتقديم بها وتطبيقها أثناء أداء مهامهم، وقد أصدر المعهد ميثاق لأخلاقيات منحة الراجعات الداخلية في سنة 2009 الذي يساهم بالارتقاء بمهنة الراجعات والثقة فيها، وذلك من خلال وضع إطار عام لتحسين أداء أنشطتها في ضوء مجموعة من الأسس والمبادئ التي تتحكم ممارسي هذه المهنة التي تساهم في نهاية المطاف في رفع الفعالية والكفاءة المهنية لها وتحسين وتعزيز العمليات التنظيمية بالشركة، والتي تدورها سوف تؤدي إلى رفع مستوى التطبيق السليم والفعال للحركة في الشركات.
ثالثًا: العلاقة بين الراجعات الداخلية وباقي أطراف الحركة في الشركات
تعتبر الراجعات الداخلية أساس النظام الرقابي للشركة من خلال دورها الرقابي وبالاعتماد من نظام التدقيق في الراجعات الداخلية، فليس تابعاً إلى مجلس الإدارة داخل لجنة الراجعات الداخلية المنبثقة عنه، حيث تعرض تقارير دورية وسنوية على هذا المجلس وأيضاً على المالك، فضلاً عن دورها في قياس قدرة الأدوات الرقابية الأخرى في تحقيق أهدافها، كما تقوم وظيفة الراجعات الداخلية بتقديم خدماتها لأطراف الحركة الأخرى من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بمواد ملاءة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها، مما جدية أداء الشركة (14).
وقد أصبحت العلاقة بين الراجعات الداخلية والخارجية علاقة تكاملية، وأصبح الراجعات الداخلية تعتمد على تقارير الراجعات الداخلية حول تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للشركات وهذا من أجل إعداد مخططات وبرامج العمل بالنسبة للراجعات الخارجي وعند تطبيقهما، ويستطيع الراجع الداخلية استهلاك التسليمات والخطوات الموجودة في القياس المالية، وبالتالي يمكن القول أنه كلما كان هناك تنسيق بين عمل الراجعات الداخلية والخارجية كانا أخفقت درجة الخطر في بنية الراجعات بالنسبة للشركات، وقد أشارت مبادئ حركة الشركات على ضرورة تحسين وجودة العلاقة بين الراجعات الداخلية والخارجية من خلال لجنة الراجعات التي تعتبر مهمتها الرئيسية في التنسيق بينهما من أجل تحقيق أفضل ممارسة حركة الشركات.
وتدعيم الراجعات الداخلية لجنة الراجعات لوافق المسؤوليتها في حركة الشركات، في
أثر تطور هيئة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

حين تساهم هذه الأخيرة بتوفير البيئة الملائمة للمراجعة الداخلية لأداء أنشطتها المتعلقة بالحوكمة من خلال تقديم الخلاط وتقييم نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي فإن جودة العلاقة التكاملية ستؤثر بالإيجاب على جودة حوكمة الشركات.

في حين تم التقاعد الداخلية في الإدارة وجلس الإدارة بتقسيم دورية وسبتة

حتى نتائج تقديم الخلاط وتقييم نظم الرقابة الداخلية للشركة، والإصحاح عن الخلاط التي تغرض لها الشركة، بالإضافة الإصحاح على مختلف الأنشطة التي تم إنجازها، بواسطة البرامج الدورية والمختارات السنوية للمراجعة الداخلية، وبالتالي يمكن القول أن المراجعة الداخلية تساهم في تقديم العون للإدارة وجلس الإدارة في مسؤولياتهم في حوكمة الشركات من خلال التقييم الذاتي للحوكمة.

ومع ذلك ما تم عرضه يمكن القول أن المراجعة الداخلية يتم فيها الحديث

أصبحت لها أهمية في ظل متطلبات الحوكمة، وهي من أهم مدخلات نظام هذه الأخيرة

وبالتالي يجب الاهتمام بتحقيق تطبيق مفهوم الحوكمة في الشركات، وتكون

مسامحة المراجعة الداخلية في تطبيق الحوكمة وفق ما أقرته معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPPA) الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين باولايات المتحدة الأمريكية من مدخلين، والدخل الأول من خلال تقييم نظم الرقابة الداخلية

وإدارة الخلاط للشركة والمدخل الثاني هو تعاملها مع بقية أطراف الحوكمة في الشركة.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا المقال إلى محاولة إظهار أثر تطور هيئة المراجعة الداخلية في

دعم حوكمة الشركات، ذلك من خلال إحراز دور معايير الممارسة المهنية لها الصادرة

عن معهد المراجعين الأمريكيين في تطور طبيعة نشاطها واستقاط الضوء على جانب من

جانب نشاطاتها وهي الحوكمة.

وكبدت القول إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها ما يلي:

- ان فكرة حوكمة الشركات ظهرت نتيجة التطورات الحديثة في بيئة الأعمال

الدولية من ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والتي تنشط في أقاليم مختلفة،

بالإضافة إلى الأزمات المالية التي مص صف العديد من الشركات وفشل المراجعين

الخليجيين عن اكتشاف التجاوزات المالية الحاملة في هذه الشركات وخصوصاً دور

المراجعين الداخليين في القيام بدور فعال في مواجهة الفساد المالية المناسب إلى

الإدارة العليا;

- تطور طبيعة نشاط المراجعة الداخلية ليشمل التقييم والإسهال في تحسين

عمليات الحوكمة وإدارة الخلاط والرقابة.

MÃAREF (Revue académique) Partie : Sciences Economiques
تتحايل الشركات إلى توفير تأكيد بتنفيذ عمليات الحوكمة بنغالية وأن القوائم والتقارير المالية المتضمنة موثوق فيها، وهذا ما تسع مهنة المراجعة الداخلية لتحقيقه من خلال الإطار الجديد لمشاركتها.

- ان معايير الممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (ISPIA) ومدونة السلوك المهني الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر نقاط مرجعية لمعايير مهنة المراجعة الداخلية عند الإعداد ببرامج وخططات المراجعة الداخلية وتنفيذها، وبالتالي فإن تطبيق هذه المعايير يساهم في رفع الكفاءة وفعالية المراجعة الداخلية التي بدورها تؤثر على مردودية الشركة بشكل عام ونشاطات الحوكمة بشكل خاص.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أعلاه يوصي الباحث بالآتي:

- توعية الأطراف ذوي العلاقة بأهمية المراجعة الداخلية ودورها الفعال في دعم حوكمة الشركات وأداب تنفيذها، من خلال تشكيل قسم مستقل للمراجعة الداخلية وضرورة مساعدة المراجعين الداخليين وتفويض المهن ل-transparent للإشراف على عمليات الرقابة المالية وحصولهم على المعلومات المطلوبة في الوقت المناسب ودعم دورهم الرقابي.
- التأكيد على أهمية التنسيق والاتصال بين مختلف الأطراف الفاعلة في حوكمة الشركات وقسم المراجعة الداخلية وعقد الاجتماعات دورياً وسنوياً من أجل تحقيق ذلك.

زيادة التنسيق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية سيؤثر إيجابياً في حوكمة الشركات، فكما كان التواصل جيداً بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يمكن أن يحسن جودة حوكمة الشركات.

المراجع:
الفرع الأول: المراجع باللغة العربية
أولا: الكتب
1- إبراهيم نادر شعبان، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، الموفية، 2006.
2- حماد طارق، حوكمة الشركات: المفاهيم المبادئ - التجارب تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
3- داود يوسف صالح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007.
أثر تطور مهنة المراجعة الداخلية في دعم حوكمة الشركات

4 - سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري، الدار الجامعية، مصر، 2006.

ثاني: المقالات وال Lịchلات

1 - أكرم محمد الوشي، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحوكمة الشركات-دراسة تطبيقية على البنوك البنمية، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة البرموق، الأردن، 18-14 فبراير 2013.

2 - خالص حسن يوسف الناصر وعبد الواحد غازي محمد النعيمي، دور حوكمة الشركات في تطوير الادارة الاستثمارية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، دهوك، العراق، 2012.

3 - شريف غيبار وفيرايز رهاد، حوكمة الشركات: أدلة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المحلي، مجلة الأكاديمية العربية بالدانمارك، العدد 12، الدانمارك، 2012.

4 - ظاهر شاهر المشيشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، الأردن، 2005.

5 - عمر عصام السامرائي، أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعليّة أجهزة التدقيق الداخلي، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البرموق، الأردن، يومي 17-18 فبراير 2013.

الفرع الثاني: المراجع باللغة الإنجليزية


الفرع الثالث: المواقع الإلكترونية

1 - www.ifaci.com

الهواش:

(1) داود يوسف صبح، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، دار الكتب العلمية، لبنان، 2007، ص:95.


(4) سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص: 186.

(5) إبراهيم نادر شعبان السواح، النقد البلاستيكي وأثر المعاملات الإلكترونية على المرابحة الداخلية في البنوك التجارية، الدار الجامعية، المنوفية، 2006، ص:140.


(8) عماد عصام السماري، أهمية حوكمة المؤسسات ودورها في تعزيز فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية حول حوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يوم 17-18 أفريل 2013، ص:07.

(9) حماد طارق، حوكمة الشركاء المبادئ-الممارسات تطبيقات حوكمة الشركات في المجتمع، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:03.

(10) شريف غيظ ولدوز رحال، حوكمة الشركات: أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المحلي، مجلة الأكاديمية العربية بالدارالمارك، العدد 12، الدارالمارك، 2012، ص: 198.

(11) خالص حسن يوسف الناصر وعبد الواضح غازي محمد العبادي، دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي في إقليم كوردستان العراق، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، دهوك، العراق، 2012، ص: 6-7.
(12) The Institute Of Internal Auditors, International Standards For Professional Practice Of Internal Auditing, Opcit, P: 10.

(13) ظاهر شاهر القشي، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها على بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 2، الأردن، 2005، ص: 13.

(14) أكرم محمد الوشلي، المراجعة الداخلية كأداة فعالة لحركة الشركات-دراسة تطبيقية على البنوك اليمنية، مداخلة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمسرشفية حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية: تجربة الأسواق الناشئة، جامعة اليرموك، الأردن، 17-18 ابريل 2013، ص: 312.